

<http://main.omandaily.om>

Published on

المرأة العمانية والتنمية

By web1

أ.د. داخل حسن جريو

يروج البعض لفكرة خاطئة مفادها أن عمل المرأة يقتصر على التدبير المنزلي وتربية الأطفال، وأنه لا يليق بالمرأة العمل خارج منزلها، متجاهلين عن قصد أو بدونه أن المرأة لعبت على الدوام، وعلى مر العصور دوراً أساسياً في الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتربية حيوان ورعي ماشية ومهن حرفية مختلفة في جميع المجتمعات، لا يقل عن دور الرجل إطلاقاً، بل يفوق أحياناً دور الرجل في بعض المجتمعات، ذلك أن العمل فطرة إنسانية للرجل والمرأة على الحد السواء، إذ لا معنى لحياة الإنسان بدون عمل منتج.

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة النساء العاملات في البلدان العربية عام 2005، نحو (29%) من إجمالي عدد العاملين في القطاعات المختلفة. وتعد هذه النسبة الأدنى في العالم، وهو أمر يعني تعطيل قدرات مهمة من طاقات الأمة التي يفترض زجها في عمليات التنمية، ذلك أن التنمية الصحيحة لأي بلد من البلدان تتطلب مشاركة جميع أبناء البلد في مسيرة التنمية، رجالاً ونساءً كل حسب طاقاته، بعد أن تتوفر لهم فرص التعليم والتدريب المناسبة.

تتفاوت هذه النسبة بين قطاعات العمل المختلفة، إذ تبلغ أقصاها (70%) في قطاع الخدمات، و(40%)، في قطاع الزراعة، و(10%) في قطاع الصناعة من إجمالي القوى العاملة في هذه القطاعات، وهذا أمر طبيعي حيث تتميز معظم البلدان العربية بضعف أنشطتها الصناعية، وهيمنة النشاط الزراعي الذي ما زال متخلفاً في الكثير منها بسبب قلة استخدام وسائل الزراعة الحديثة مما يتطلب أيدي عاملة كثيفة.

تتفاوت نشاط المرأة الاقتصادي بين البلدان العربية، إذ يزداد هذا النشاط في البلدان العربية الأقل نمواً حيث يستوعب قطاع الزراعة أعداداً كبيرة من العاملات، ويقل في البلدان العربية المرتفعة الدخل.

أولت سلطنة عمان تعليم المرأة العمانية وتدريبها لممارسة المهن المختلفة التي تتطلبها خطط التنمية، أهمية خاصة في ضوء توجيهات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - لبناء دولة عصرية حديثة تعتمد العلم والتقنية منهاجاً.

جاء في الخطاب السامي لجلالة السلطان قابوس المعظم - حفظه الله ورعاه - الذي ألقاه في مجلس عمان عام 2009. (لقد أولينا، منذ بداية هذا العهد اهتمامنا الكامل لمشاركة المرأة العمانية، في مسيرة النهضة المباركة فوفرننا لها فرص التعليم والتدريب والتوظيف ودعمنا دورها ومكانتها في المجتمع، وأكدنا على ضرورة إسهامها في شتى مجالات التنمية، وبسرنا ذلك من خلال النظم والقوانين التي تضمن حقوقها وتبين واجباتها، وتجعلها قادرة على تحقيق الارتقاء بذاتها وخبراتها ومهاراتها من أجل بناء وطنها، وإعلاء شأنه. ونحن ماضون في هذا النهج، إن شاء الله، لقناعتنا بأن الوطن في مسيرته المباركة، يحتاج إلى كل من الرجل والمرأة فهو بلا ريب، كالتائر الذي يعتمد على جناحيه في التحليق إلى آفاق السماوات، فكيف تكون حاله إذا كان أحد هذين الجناحين مهيباً منكسراً؟ هل يقوى على هذا التحليق؟! قطعت السلطنة شوطاً مهماً بتوفير فرص العمل المناسبة للمرأة العمانية، بعد أن وفرت لها فرص التعليم والتأهيل والتدريب المناسبة على قدم المساواة مع الرجل، مع مراعاة طبيعتها وخصوصيتها.

يشير كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن وزارة الاقتصاد الوطني بسلطنة عمان لعام 2009 إلى أن نسبة النساء العمانيات العاملات في المؤسسات الحكومية عام 2008، قد بلغت (43.204%) من إجمالي موظفي الخدمة المدنية، (7.9%) منهن يشغلن وظائف مسؤولة مثل وزيرة - وكيلة وزارة - سفيرة - مستشارة - خبيرة - مديرة عامة وغيرها من إجمالي العمانيين شاغلي الوظائف المسؤولة.

وفي سلك التعليم تبلغ نسبة المعلمات (53%) من إجمالي الكوادر التعليمية العمانية، وفي قطاع الصحة تبلغ نسبة الطبيبات (56%) من إجمالي عدد الأطباء العاملين بمؤسسات وزارة الصحة. وتزايد هذه الأعداد باطراد بسبب زيادة فرص التعليم وارتباطه أكثر بسوق العمل، وانتهاج سياسة التعمين التي تقضي بتأهيل الكوادر العمانية لتحل محل الكوادر الوافدة التي يقدر عددها بنحو مليون وافد في الوقت الحاضر.

وعلى مستوى مؤهلات الموظفين، فإن نسبة الموظفين الحاصلات على شهادة الدكتوراة بلغت عام 2008 نحو (13.6%) من إجمالي عدد الموظفين الحاصلين على هذه الشهادة، ونسبة (32.6%) على شهادة الماجستير، ونسبة (68.6%) على شهادة الدبلوم العالي، ونسبة (55.2%) على شهادة البكالوريوس و(57.2%) على شهادة الدبلوم من إجمالي عدد موظفي كل فئة من الحاصلين على هذه الشهادات، ويتوزع الباقون على شهادات الدراسة كشهادة دبلوم التعليم العام أو ما دون ذلك.. وتتفاوت نسب الموظفين بين المحافظات والمناطق المختلفة، إذ تبلغ أقصاها في محافظة الظاهرة (47.4%) وفي الباطنة (47.2%) وأدناها

في الوسطى (24%)، وفي مسقط (39%) من إجمالي عدد الموظفين في كل محافظة. ولا يقتصر عمل النساء على المؤسسات الحكومية فقط، بل يتعداه إلى مؤسسات القطاع الخاص، إذ تصل نسبة النساء العاملات في هذا القطاع (18،1%) من إجمالي عدد العاملين. وهناك أعداد أخرى من النساء ممن يعملن في مهن وحرف مختلفة لحسابهن الخاص. تتوقع زيادة عدد النساء العاملات أكثر فأكثر في السنين القادمة بعد أن أصبح التعليم حقا مشاعا لجميع طابقيه، تتكفل الدولة بجميع تكاليفه، وتوفيره في جميع أنحاء البلاد.

تشهد حاليا مؤسسات التعليم المختلفة إقبالا واسعا حيث أدركت قطاعات واسعة من الناس أهمية التعليم بعامة، وتعليم النساء بخاصة، لما لذلك من دور في تحسين مدخولاتهم ورفع مستوياتهم المعيشية، حيث ارتبطت الكثير من المهن بمستويات تعليم الأفراد وتأهيلهم العلمي والتقني إلى حد كبير، كما أسهم تعليم النساء برفع المستوى الثقافي والصحي لأسرهن ورعاية وتربية أطفالهن.

تتقارب حاليا نسب الإناث والذكور في جميع مراحل التعليم، إذ تبلغ نسبة الإناث (49%) في مرحلة التعليم الأساسي (الحلقة الأولى 1-4)، ونسبة (48%) في مرحلتَي التعليم الأساسي (الحلقة الثانية 5-10) والتعليم ما بعد الأساسي (11-12) من إجمالي عدد الطلبة في كل مرحلة. وتبلغ نسبة الطالبات في التعليم العالي (51%) من إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة وخارجها. ولضمان استمرار عمل النساء في المهن والوظائف المختلفة لا بد من توفير بيئة العمل الصحيحة وشروط الأمن والسلامة المهنية، ومراعاة طبيعة وخصوصية المرأة المسلمة التي تستلزم المودة والاحترام لا سيما في تجمعات العمل المشتركة حيث يعمل الرجال والنساء جنبا إلى جنب، ونشر ثقافة العمل على وفق مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وقيم أمتنا المحيية.

Source URL: <http://main.omandaily.om/node/21598>